16 – الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس أربع جلسات، من بينها واحدة رفيعة المستوى، في إطار البند المضاف حديثًا المعنون "الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية". واتَّخذت اثنتان من تلك الجلسات شكل جلسات إحاطة، وواحدة شكل مناقشة، فيما عُقدت واحدة لاتخاذ قرار[294]. لم يعتمد المجلس مشروعي قرارين، بسبب تصويت أحد الأعضاء الدائمين أو أكثر ضد القرار في إحدى الحالتين، وعدم اكتمال العدد المطلوب من الأصوات في الحالة الأخرى. ويرد في الجدول أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما فيها معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج.

وعقدت الجلسة الأولى في إطار هذا البند في 26 كانون الثاني/يناير 2019[295]، بناء على طلب الولايات المتحدة وفي شكل مناقشة، إثر اعتماد منظمة الدول الأمريكية قرارات بشأن الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية[296]. وفي بداية الجلسة، اعتُمد جدول الأعمال المؤقت عقب تصويت إجرائي[297]. وفي بيانين أدلى بهما ممثل الاتحاد الروسي قبل التصويت وأثناء المناقشة، أعرب عن اعتراض وفد بلده على عقد الجلسة، مشيرا إلى أن الحالة الداخلية في جمهورية فنزويلا البوليفارية لا تمثل تهديدا للسلام والأمن الدوليين[298]. وأعربت الصين وغينيا الاستوائية عن آراء مماثلة. وأضاف ممثل الصين أن بلده يعارض إضافة الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى جدول أعمال المجلس وأنه يجب معالجة الشؤون الفنزويلية من جانب الفنزويليين أنفسهم. وأكد أعضاء آخرون في المجلس[299] مسؤولية المجلس عن النظر في الأخطار المحتملة التي تهدد السلام والأمن الدوليين، من قبيل الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وشرح ممثل إندونيسيا امتناع بلده عن التصويت الإجرائي، فأكد اعتقاد وفد بلده بأنه كان ينبغي عقد الجلسة في إطار بند مختلف هو "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين". واستدرك بالإشارة إلى ضرورة إيلاء الاهتمام المناسب للحالة الإنسانية في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأضاف قائلا إن إدراج فنزويلا في جدول أعمال مجلس الأمن مطلوب ليعكس التزاماً بدعم إحلال السلام والاستقرار المستدامين في البلد[300].

واستمع المجلس في الجلسة إلى إحاطة قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام بشأن الأزمة التي طال أمدها في البلد، والتي خلفت آثارا وخيمة على السكان، إذ ارتفعت مستويات الاستقطاب السياسي، وتزايد الاحتياجات الإنسانية، والشواغل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان. ووصفت الوضع الاقتصادي بالمزري وسلطت الضوء على التضخم الجامع، ونقص الغذاء والدواء والإمدادات الأساسية، وتدهور في الخدمات الصحية والبنى الأساسية، ما أدى إلى مغادرة أكثر من 3 ملايين فنزويلي البلد. وأبلغت وكيلة الأمين العام المجلس أنه عقب تنصيب نيكولاس مادورو موروس في 10 كانون الثاني/يناير 2019 رئيسا لولاية ثانية مدتها ست سنوات، بلغت احتجاجات المعارضة الواسعة النطاق ذروتها بإعلان خوان غوايدو، رئيس الجمعية الوطنية التي تقودها المعارضة، في 23 كانون الثاني/يناير عدم اعترافه بالرئيس مادورو أو حكومته، معلنا نفسه رئيسا مؤقتا وتعهد بتشكيل حكومة انتقالية والدعوة إلى إجراء انتخابات. وأشارت وكيلة الأمين العام إلى أن الأمين العام عرض في بيان أصدره في 24 كانون الثاني/يناير تقديم مساعيه الحميدة للمساعدة في تسوية الأزمة. وعقب الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن آراء متباينة بشأن الحالة في البلد. ففي حين دعا بعض الأعضاء إلى إجراء انتخابات جديدة، أدان آخرون التدخل الأجنبي ودعوا بدلا من ذلك إلى الشروع في عملية حوار وطني. وتدخل أيضا متكلمون من المنطقة، بمن فيهم ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، وناقشوا شرعية حكومة الرئيس مادورو وشرعية الحكومة الانتقالية التي أعلنها خوان غوايدو، وقدموا آراء متناقضة بشأن حالة البلد وطريقة المضي قدما.

وفي 26 شباط/فبراير 2019، عقد المجلس جلسة ثانية بشأن البند[301]، استمع فيها مرة أخرى إلى إحاطة قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام. وركزت الإحاطة على تصاعد التوترات في جمهورية فنزويلا البوليفارية في أعقاب محاولات الحكومة المؤقتة المعلنة ذاتيًا نقل المساعدة الإنسانية إلى البلد عبر الحدود مع البرازيل

(294) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الأول.

(295) انظر S/PV.8452.

(296) S/2019/80، المرفقان الأول والثاني.

(297) انظر S/PV.8452. لمزيد من المعلومات عن اتخاذ القرارات والتصويت، انظر الجزء الثاني، القسم الثامن.

(298) انظر S/PV.8452.

(299) الأرجنتين، وألمانيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والكويت.

(300) لمزيد من المعلومات عن المناقشات، انظر الجزء الخامس، القسم الأول-باء.

(301) انظر S/PV.8472.

وكولومبيا في 23 شباط/فبراير، وقيام حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية في 22 شباط/فبراير بإغلاق الجسور الدولية على الحدود مع كولومبيا، والمعابر الحدودية مع البرازيل، كما ركزت على العنف الذي يحيط بتلك الأحداث. وذكَّرت وكيلة الأمين العام بالبيان الذي أدلى به الأمين العام في 23 شباط/فبراير، الذي كرر فيه تأكيد مناشدته للحكومة عدم استخدام القوة الفتاكة، ودعا جميع الأطراف الفاعلة إلى خفض حدة التوترات والحيلولة دون مزيد من التصعيد. وبعد الإحاطة، ركز المتكلمون على الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في البلد وآثارها الإقليمية، فدعوا الحكومة والمعارضة إلى ممارسة ضبط النفس، والامتناع عن استخدام القوة، والدخول في حوار من أجل تسوية الأزمة سلميًا، مع الإعراب عن دعمهم للمبادرات الإقليمية والدولية المخصصة تحقيقًا لهذا الغرض.

وعقد المجلس جلسة أخرى بعد يومين، في 28 شباط/فبراير 2019[302]، صوت فيها الأعضاء على مشروعي قرارين، أحدهما اقترحته الولايات المتحدة والآخر اقترحه الاتحاد الروسي. ولم يعتمد المجلس مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة[303]، والذي صُوِّت عليه أولًا، بسبب تصويت عضوين دائمين في المجلس ضده، وهما الاتحاد الروسي والصين. وبموجب مشروع القرار، كان المجلس سيلاحظ، في جملة أمور، السلطة الدستورية للجمعية الوطنية المنتخبة ديمقراطيا، ويعرب عن قلقه العميق لأن الانتخابات الرئاسية التي أجريت في أيار/مايو 2018 لم تكن حرة ولا نزيهة، ويدعو إلى بدء عملية سياسية سلمية تفضي إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، مع وجود مراقبة الانتخابات الدولية، وفقا لدستور جمهورية فنزويلا البوليفارية. وجرى التصويت ثانيًا على مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي[304] ولم يُعتمد أيضا، نظرا لعدم الحصول على العدد المطلوب من الأصوات. وبموجب مشروع القرار هذا، كان المجلس سيعرب عن قلقه إزاء التهديدات باستخدام القوة ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية لجمهورية فنزويلا البوليفارية، ويحث على تسوية الحالة في البلد بالوسائل السلمية، في إطار دستورها وفي إطار الاحترام الكامل لسيادتها، ويعرب عن تأييده للمبادرات الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي من خلال إجراء حوار وطني، ويكرر تأكيده على الدور الأساسي لحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية في الشروع في جهود ومبادرات المساعدة الدولية وتنظيمها وتنسيقها وتنفيذها داخل أراضيها الوطنية، ويشير إلى تقديم المساعدة الدولية بموافقتها.

وفي الجلسة نفسها[305] انتقد ممثلا الاتحاد الروسي والصين في بيانات أدليا بها قبل التصويت وبعده مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة لعدم اتساقه مع القانون الدولي. ووصف ممثل جنوب أفريقيا نص مشروع القرار الذي اقترحته الولايات المتحدة بأنه يفتقر إلى الحياد، وأعرب عن قلقه إزاء عدم توفر الوقت الكافي لنظر أعضاء المجلس فيه. وأعرب عن رأي مفاده أن مشروع القرار الذي قدمه الاتحاد الروسي يقدم تقييما لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويعزز المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة على أساس التساوي في السيادة بين جميع الدول الأعضاء. وأكد ممثل إندونيسيا أن مشروعي القرارين لم يكتملا، لأن أيا منهما لم يكن شاملا بالقدر الكافي، وجرى تسييسهما بشكل مفرط، ولذلك فإن أيا منهما لم يكن ليفيد أو يساعد في ضمان مصالح الشعب الفنزويلي. وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن مشروع القرار الذي اقترحه وفد بلده كان يمكن أن يساعد الفنزويليين على تسوية مشاكلهم دون تدخل من الخارج. وأعرب عدد آخر من أعضاء المجلس[306] عن تأييدهم للنص الذي قدمته الولايات المتحدة، مؤكدين على خطورة الحالة في البلد والحاجة إلى حل سياسي للأزمة، بسبل منها تنظيم انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. واعترض بعض أعضاء المجلس[307] على مشروع القرار الذي اقترحه الاتحاد الروسي على أساس أنه لا يقدم حلا للأزمة وأنه لا يتضمن اعترافا بالحالة الإنسانية في البلد. وأعرب عدة متكلمين[308] عن أسفهم للافتقار إلى الوحدة في المجلس فيما يتعلق بالحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأكد ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية أنه إذا كانت هناك أي تهديدات للسلام في بلده، فإنها تأتي من الخارج، وطالب المجلس بإصدار بيان واضح يدين ويحظر فيه استخدام القوة العسكرية ضد جمهورية فنزويلا البوليفارية[309].

وفي رسالة مؤرخة 28 شباط/فبراير موجهة إلى رئيس المجلس، احتج الممثل الدائم لكولومبيا على قرار الرئيس "بعدم السماح" له بالتكلم

(302) انظر S/PV.8476.

(303) S/2019/186.

(304) S/2019/190.

(305) انظر S/PV.8476.

(306) بلجيكا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، وفرنسا.

(307) المملكة المتحدة، وألمانيا، وبولندا.

(308) بيرو، وجنوب أفريقيا، وإندونيسيا.

(309) لمزيد من المعلومات عن المناقشة، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني-باء.

خلال الجلسة التي عقدت في ذلك التاريخ من أجل الرد على الادعاءات الموجهة ضد كولومبيا من ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية[310].

وفي 10 نيسان/أبريل، عقد المجلس جلسة[311] حضرها الأمين العام ونائب رئيس الولايات المتحدة، استمع فيه إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن الحالة الإنسانية المتردية في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأكد وكيل الأمين العام خلال إحاطته أن هناك مشكلة إنسانية حقيقية جدا في جمهورية فنزويلا البوليفارية، مشيرا إلى تكرار انقطاع التيار الكهربائي الذي أثَّر على البلد بأكمله، بما في ذلك المستشفيات، والتدهور الاقتصادي المستمر، ما حد من قدرة السكان على شراء المواد الغذائية. وأوجز الاحتياجات الإنسانية ذات الأولوية، مقدِّرًا أن هناك 7 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية، وأشار إلى الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة مؤخرا لتوسيع نطاق هذه المساعدة. وسعى للحصول على تأييد جماعي من المجلس من أجل تحسين احترام العمل الإنساني المبدئي، مؤكدا ضرورة الفصل بين الأهداف السياسية والإنسانية. وطلب وكيل الأمين العام دعم المجلس لتهيئة بيئة تشغيلية مؤاتية، بما في ذلك إمكانية الوصول بشكل دائم ومنتظم إلى المحتاجين. وأخيرا، طلب توفير مزيد من الموارد المالية بهدف دعم توسيع نطاق البرامج الإنسانية.

وعقب الإحاطة التي قدمها وكيل الأمين العام، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص المشترك لشؤون اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين في المنطقة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/المنظمة الدولية للهجرة؛ وأبلغ الممثل الخاص المشترك المجلس أن ما يقدر بنحو 3،7 ملايين فنزويلي غادروا البلاد، منهم 80 في المائة تقريبا غادروا البلاد منذ عام 2015، وتوقع أن يتجاوز هذا العدد 5 ملايين بحلول نهاية عام 2019. ودعا إلى تقديم مزيد من الدعم إلى الدول الأعضاء التي تستخدم سياسات الباب المفتوح لاستقبال موجات الفنزويليين الوافدين ومساعدتهم واستضافتهم، وإلى المجتمعات المضيفة التي تستقبل الفنزويليين الذين يحتاجون إلى المساعدة. ودعا أيضا إلى تعزيز التعاون الدولي في شكل دعم مالي أكبر. وفي الجلسة نفسها، قدمت باحثة من جامعة جونز هوبكنز نتائج تقرير اشتركت في نشره منظمة هيومن رايتس ووتش وكلية جونز هوبكنز بلومبرغ للصحة العامة، خلصت فيه إلى أن الجمع بين النقص الحاد في الأدوية والإمدادات الصحية والأغذية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، إلى جانب انتشار الأوبئة داخل البلد وعبر حدوده، أدى إلى انهيار في النظام الصحي في البلاد. وأشارت إلى أن الحالة في البلد حالة طوارئ إنسانية معقدة وأوصت بأن يعلنها الأمين العام كذلك وأن يقود استجابة شاملة تقودها الأمم المتحدة تتسم بالحياد والاستقلالية والنزاهة. ونصحت المجلس أن يجتمع بصورة منتظمة لمعالجة الأزمة الإنسانية وأثرها الإقليمي على حد سواء. وفي أعقاب الإحاطات، واصل أعضاء المجلس الإعراب عن آراء متباينة بشأن الحالة في البلد والحلول الممكنة للأزمة. فقد أكد ممثل بيرو أن الأعضاء الآخرين في مجموعة ليما، وهي الأرجنتين، والبرازيل، وبنما، وشيلي، وغواتيمالا، وكندا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وهندوراس، تؤيد بيانه، وطلب إلى المجتمع الدولي وأعضاء المجلس تقديم الدعم لبلدان المجموعة في جهودها الرامية إلى المساعدة على استعادة النظام الدستوري في جمهورية فنزويلا البوليفارية. وأشار ممثل الجمهورية الدومينيكية إلى أن المساعدة الإنسانية وحدها لن تكفي لحل الأزمة، وأن من الضروري تهيئة الظروف الملائمة لإجراء مفاوضات جادة تفضي إلى إيجاد حل للأزمة، من خلال عملية انتخابية نزيهة وحرة وتنافسية، ودعا إلى أن يكون ذلك حلا يقوده الفنزويليون أنفسهم ويتحقق بطريقة سلمية.

(310) S/2019/197. لمزيد من المعلومات عن المشاركة في جلسات المجلس، انظر الجزء الثاني، القسم السابع.

(311) S/PV.8506.

الجلسات: الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8452 6 كانون الثاني/يناير 2019			22 دولة عضوًا[أ]	وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام	جميع أعضاء المجلس[ب]، وجميع المدعوّين[ج]	تصويت إجرائي (المادة 9) 9–4–2[د]

محضر الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 37	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8472 6 شباط/فبراير 2019			23 دولة عضواً[أ]	وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين[و]	
S/PV.8476 8 شباط/فبراير 2019		مشروع قرار مقدَّم من الولايات المتحدة (S/2019/186)	فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)		12 عضوا من أعضاء المجلس[ز]، والجهة المدعوة	لم يعتُمد مشروع القرار S/2019/186 9–3–3[ح]
		مشروع قرار مقدم من الاتحاد الروسي (S/2019/190)				لم يعتُمد مشروع القرار S/2019/190 4–7–4[ط]
S/PV.8506 10 نيسان/أبريل 2019			فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، والممثل الخاص المشترك لشؤون اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين في المنطقة في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/المنظمة الدولية للهجرة، وباحثة في جامعة جونز هوبكنز	جميع أعضاء المجلس[ي]، وجميع المدعوين[ك]،[ل]	

(أ) الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبربادوس، وبنما، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.

(ب) مثَّل الجمهورية الدومينيكية (رئيسة المجلس) وزير خارجيتها؛ ومثَّل المملكة المتحدة وزير الدولة لشؤون أوروبا والأمريكتين؛ ومثَّل الولايات المتحدة وزير خارجيتها.

(ج) مثَّل كولومبيا وزير خارجيتها؛ ومثَّل كوبا نائبة وزير الخارجية والممثلة الدائمة لدى الأمم المتحدة؛ ومثَّل نيكاراغوا الوزير مستشار الرئيس؛ ومثَّلت جمهورية فنزويلا البوليفارية وزيرة السلطة الشعبية للشؤون الخارجية.

(د) *المؤيدون:* ألمانيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية؛ *الممتنعون:* إندونيسيا، وكوت ديفوار.

(هـ) الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبليز، وبنما، وبوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.

(و) مثَّلت جمهورية فنزويلا البوليفارية وزيرة السلطة الشعبية للشؤون الخارجية. وتحدث ممثل سورينام أيضا باسم أنتيغوا وبربودا، وبليز، وترينيداد وتوباغو، ودومينيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وسانت كيتس ونيفس، وسانت لوسيا، وغرينادا.

(ز) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ومثَّل ألمانيا وزير الخارجية الاتحادية.

(ح) *المؤيدون:* ألمانيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والكويت، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ *المعارضون:* الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والصين؛ *الممتنعون:* إندونيسيا، وغينيا الاستوائية، وكوت ديفوار.

(ط) *المؤيدون:* الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والصين، وغينيا الاستوائية؛ *المعارضون:* ألمانيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة؛ *الممتنعون:* إندونيسيا، والجمهورية الدومينيكية، وكوت ديفوار، والكويت.

(ي) مثَّل الولايات المتحدة وزير خارجيتها.

(ك) شارك الممثل الخاص المشترك في الجلسة عن طريق اتصال بالفيديو من بنما سيتي.

(ل) حضر الأمين العام الجلسة ولكنه لم يقدم إحاطة للمجلس.